ابتلى العراق والعراقيون منذ سنين عديدة بالرشوة لكنها في الوقت الحالي أصبحت منتشرة تكاد تكون في أكثر مرافق الدولة ومجالس المحافظات. وصنف العراق في مقدمة البلدان التي يعم فيها الفساد المالي والإداري، واليوم مع شديد الأسف لا تعد الرشوة في عرف المرتشين أصحاب الضمائر الميتة جريمة أخلاقية وجنحة مدنية يعاقب عليها القانون وهم يمارسونها ،امتداداً وجشعاً متيقنين بأن المجتمع لا يحاسبهم اجتماعياً، وأن القانون لا يراقبهم، وان فوضى التعامل في دوائر الدولة وبخاصة المحسوبية والمنسوبية والحزبية الطائفية تفعل فعلها القوي في العلاقات والتعيينات

أنواع جديدة من الفساد المالي.. والرشوة تجتاح المؤسسات الحكومية

وزراء يقدمون المال العام للإعلاميين لتزييف وتلميع الحقائق لصالحهم قبل انقضاء فترة المئة يوم

بغداد/ ايناس طارق

إذاً الرشوة هي فساد للذمم، المرتشون الذين يعيشون طفيليين على حساب الآخرين يمتصون نقودهم بحقارة ودناءة، وبالمعنى الواضح يسرقون نقودهم تحت مظلة وظائفهم ومسؤولياتهم الوظيفية بوعود انتهاء معاملاتهم التي لا تحتاج إلا الى أن يكون المرء في وظيفته صاحب ضمير وشرف وحريصا على أداء مهماته بشكل قانوني وهي تشويه أخلاقي يستغلون فيه أماكن عملهم الوظيفي لجني ما ليس لهم به حق ويكون الضحية الأول هو المراجع المسكين صاحب القضية، وقد تكون المعاملة تقاعدية أو خدمية أو أية معاملة ينتظر صاحبها استكمالها لكي تأخذ طريقها إلى التنفيذ، وبقيت قضية الرشوة هاجسا في المجتمع وجودها مرتبط بالوعي الاجتماعي لكل الأطراف، المواطن والموظف ومراقبة الدولة وأصبحت الرشوة كما يقال ظلاً ملازما لأكثر المعاملات التي تحتاج إلى الموافقات والإنجاز، ويتفنن المرتشي بحجج كثيرة للضغط على المواطن المراجع لكي يبتزه، وقد يكون هناك شركاء لهذا المرتشي يعملون في الدائرة نفسها أو من خارج الدائرة كسماسرة متعاونين ينالون نصيبهم من الغنيمة.

وأمام تفاقم استياء المواطنين من انتشار ظاهرة الرشوة في معظم دوائر الدولة فقد تناقلت وسائل الإعلام العراقية والكثير من المختصين ومنظمات المجتمع المدني هذه الحالة الشاذة ومدى خطورتها على العملية السياسية، فالرشوة جزء من الفساد المستشري في العديد من المرافق وتجدها في كل زاوية من الأرشيف وحتى أعلى الأسماء وتمتد ليس في القطاع المدني فقط بل في البعض من الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية والدفاع، وخصت وسائل الإعلام العديد من القضايا فاضحة البعض منها ،وفي الحقيقة لا يمكن معرفة جميع الطرق والأساليب التي تتبع لأخذ الرشوة وكميتها ونوع المعاملة المراد إنجازها وأصبحت كلمة " دهن السير " شائعة يجابه بها المواطن وبدون دهن السير لا يمكن أن تنجز معاملته وتخلق أمامه مشاكل لا حصر لها في مقدمتها وعود لا نهاية لها أو فقدان جزء منها أو التحجج بعدم وجود الأوراق الخاصة بالجداول أو نقصٍ في المعاملة التي تحتاج إلى كيت وكيت وكيتات، أو التأخير والمماطلة أو إعادة طلب تقديم بعض الأوراق لكي يجعلوا المواطن يدور في حلقة مفرغة.

إن الرشوة كما أسلفنا هي قاعدة للفساد المالي والإداري إذا لم تجر ملاحقتها وتحديد شروط محاربتها وإخضاع المرتشين للعقوبات القانونية الصارمة فأنها ركن من أركان تهديم الدولة وأخلاقيات الموظفين والمواطنين الذين يدفعون الرشوة لان الوعي الاجتماعي ما زال ضعيفاً وإلا لو تصرف كل مواطن مراجع بوعي وطني وبشكل صحيح ورفض إعطاء الرشوة وبلغ عن المرتشي ،فسوف يساهم في إضعاف هذا التشويه الأخلاقي ويساهم في تثبيت مبادئ العمل القانوني في العلاقة ما بين الموظف وواجباته ومسؤوليته أمام المواطن الذي ينتظر منه الإخلاص والعمل النظيف لإنجاز معاملات الناس، وهنا أيضاً تتحمل وسائل الإعلام الوطنية ومنظمات المجتمع المدني جزءا من المسؤولية تجاه رفع وعي المواطنين وحثهم على عدم الانصياع والكشف بصراحة عن مسببات الرشوة وعدم إخفاء المرتشين وفضحهم أمام القضاة والمحكمة، وعلى الحكومة العراقية أن تعير هذه القضية اهتماماً متزايداً ولا تعتبرها ثانوية في مهماتها إذا أرادت المساهمة في محاربة الفساد، وعليها اختيار طرق كثيرة للمراقبة والمحاسبة وسوف تجد العشرات من المرتشين في دوائر الدولة من اصغر وحدة إدارية إلى اكبر وحدة إدارية.

في السنوات الأخيرة انتقلت الرشوة إلى مجال آخر هو الإعلام .. حيث سنقوم بهذا التحقيق بعرض طريقة أخرى للفساد مالي وإداري بدأ يتبع من قبل بعض الوزراء لتلميع صفحتهم التي لا تخلو من شوائب وتقصير في العمل وبدلا من تقديمهم الخدمات للمواطنين والقضاء على الفساد المالي والإداري بدأوا يقدمون المكافآت المادية والعينية للإعلاميين لنقل صورة لوزارتهم مغايرة للواقع، وهم يستجدون ان يكون الإعلام بجانبهم لان المهلة المقررة لهم من قبل رئيس الوزراء بدأت بالعد التنازلي وسوف نقوم بنشر كل الآراء كما هي وبدون اي تدخل من قبلنا غير تحريرها لتكون مناسبة للنشر الصحفي .ولكن قبل ذلك سوف ننشر القصة كاملة لهذا الوزير ومدير إعلامه الذي استغل صلاته بالإعلام قبل تعيينه بالوظيفة الحكومية لأنه قريب الوزير ومن الطبيعي ان ينال الرضا! حيث استغل مدير الإعلام زملاءه السابقين في القنوات الفضائية ودعواتهم الى الوزارة لنقل كلام الوزير في تحقيق انجازات وهمية ولم تحقق وزارته اي شي غير اعتلاها مراكز متقدمة من أكثر الوزارات فسادا مالياً وإدارياً ومن ثم صرف مكافآت مالية تقارب مليون ونصف من حساب الموازنة الاستثمارية للوزارة ،وهنا عتبنا على الإعلاميين الطارئين الذين ان قبلوا بتسلم المكافأة ،وتحية لمن رفضها ومع الأسف عند رفضها نزلت في جيوب المقربين ونعتقد ان هذا الكلام واضح وغني عن التعريف والتوضيح.

ليخرج المفسدون من الوزارات

تقول النائبة ميسون الدملوجي عضو الجنة الثقافة والإعلام في تصريح إلى "المدى" قائلة: وأخيراً أصبح الصحفي يستفيد من أموال الدولة وهو من حقه ذلك ولكن نقولها بكل صراحة الوزير الذي لا يستطيع تقديم الخدمات للمواطنين عليه فسح المجال لغيره ،فلا يمكن ان يبقى الوزراء يتلاعبون بالمال العام دون تقديم الأفضل لشعبهم والذي لا يستطيع عليه إن يخرج من العملية السياسية أفضل من تشويه الحقائق.

لا تسويف للحقائق

بينما علّق الإعلامي ضياء الجبوري "مجلة آفاق" في تصريح لـ(المدى) قائلاً: الإعلامي بالتأكيد يرفض بشدة هذا التسويف بالحقائق ولا يمكن ان يقوم الإعلام الحقيقي بتغطية الفساد والتقصير بالعمل ولا ان يستغل الإعلام كدعاية لمشاريع وانجازات وهمية، وأكد الجبوري في حديثه قائلاً: اذا كان الوزير يريد تقديم مكافأة للإعلام فلا مانع من ذلك أي بمعنى أكثر وضوحاً أن تكون المكافأة غير مشروطة على ان يسمح للإعلامي نقل الحقائق كما هي ومع الأسف هناك طارئون على مهنة الإعلام قد يستغلوا الظروف لكسب مبالغ مالية وتغطية العيوب في بعض الوزارات ولن ينجح الوزير الذي يفعل ذلك بتغطية سوء عمله وإدارته لوزارته، فليفسح المجال لغيره أفضل من استشراء الفساد أكثر من ذلك.

محاسبة الوزراء

أما النائب طلال خضير من لجنة النزاهة علق في تصريح لـ(المدى) قائلاً: الوزير الذي يحاول تزويق وتلميع عمل وزارته بهذه الطريقة هو يعلم انه يرتكب خطأ كبيراً ولا يستطيع تسويف الحقائق أمام الناس والإعلام، فكل وزير لم يقدم شيئا عليه الخروج بوجه ابيض لا بملفات فساد مالي وإداري ويزيد ذلك برشاوى تقدم للإعلاميين لتغطية نشاطات وهمية، وأضاف خضير في حديثه قائلاً: الإعلام العراقي أرقى من ان يستغل بهذه الطريقة ولهذا نجد ان الاعلام الحر ينتفض ويفضح أساليبهم وسوف نحاسب كل وزير يستغل الأموال العامة ويصرفها كما يحلو له، فهذا الأمر هو هدر للمال العام والوزير الذي لا يستطيع ان يقدم شيئا خلال المهلة المقررة له عليه ان ينسحب.

وزراء غير مؤهلين

وأوضح الإعلامي رياض الفهد مدير تحرير مجلة المنهال في تصريح لـ(المدى) قائلاً: فترة المئة يوم التي حددت من قبل رئيس الوزراء كانت لبعض الوزراء ضربة قاضية لانهم أصلاً غير مؤهلين للعمل الوزاري ولهذا نجدهم يتبعون اسلوب تقديم الهدايا والمكافآت للإعلام لتغطية إخفاقاتهم في العمل وعلى الاعلامي ان يرتقي إلى أسلوب العمل الصادق والحر والابتعاد عن كل ما يشوه العملية الاعلامية الحرة في العراق ومحاربة وفضح المفسدين لان الأمر وصل الى حد الرشاوى المبطنة للاعلام لتلميع صورة الوزير فلان وفلان.

طلال خضير

شذى العبوسي

مشرق ناجي

> لجنة الأمن والدفاع:
> ما يحدث ليس فسادا ماليا وإداريا إنما هو خرق للأمن العام

> لجنة النزاهة:
> كل وزير لم يقدم شيئاً عليه الخروج بوجه أبيض لا بملفات فساد مالي وإداري

> لجنة الثقافة والإعلام:
> لا يمكن أن يبقى الوزراء يتلاعبون بالمال العام دون تقديم الأفضل

> التحالف الكردستاني:
> على الوزير ألا يستغل الإعلام.. وإن مثل هكذا تصرفات تسيء إلى العمل الحر

> التيار الصدري:
> الوزراء الفاشلون يعلمون إن فترة المئة يوم بدأت تتآكل

> المجلس الأعلى:
> يجب على الإعلام أن يكون حيادياً والابتعاد عن كل من يحاول استغلال العمل الصحفي

> إعلاميون:
> يجب عدم استغلال الإعلام دعاية لمشاريع وإنجازات وهمية

قمة الفساد المالي والإداري

وأضاف النائب محمد سعدون الصهيود من ائتلاف دولة القانون في تصريح لـ(المدى) قائلاً: ان هذه التصرفات تعتبر قمة الفساد المالي والاداري في الوقت الذي يجب معالجة تركة ثقيلة من تراكمات سوء تقديم الخدمات وانتشار البطالة ومعالجة الفساد المالي والإداري، يأتي الوزراء الان ويقدمون الرشاوى كيف يمكن ان يسمح وزير لنفسه ان يرشي الاعلام لتلميع عمله ؟!،وأكد الصهيود في حديثه قائلاً: البرلمان عازم على كشف كل وزير مقصر في عمله خلال فترة ٣ اشهر ومن لم يقدم شيئا عليه الخروج وان لا يستغل الاعلام وان لا يسمح للكتل السياسية التي رشحت وزير غير كفوء بترشيح أشخاص مرة أخرى.

ليعمل الوزير بدلاً من السرقة

أما الاعلامي مازن صاحب محرر في وكالة انباء فقد اكد في تصريح لـ(المدى) قائلاً: الشي المعروف ان المكاتب الاعلامية التابعة لأي وزارة هي تروج وتلمع عمل وزيرها وكل ما يتعلق بتلك الوزارة ،لكن ما يحدث الآن من استغلال للاعلام بطرق قذرة وهي الرشوة لتزييف قول الحق، فهذا يعتبر كارثة وليعلم الوزير ومن يساعده من المنافقين الذين يستغلوا ضعف الوزير للاستفادة منه بصرف مبالغ مالية كبيرة لبعض الإعلاميين

عادل برواري

قاسم الاعرجي

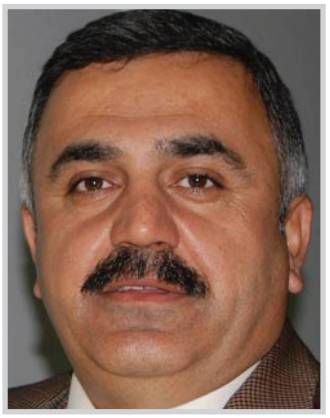

شوان محمد طه

الطارئين وتشويه الحقائق ولكن ليعلم الوزير الفاسد والضعيف ان فترة المئة يوم لم يبق منها غير ٦٥ يوم ليعمل أفضل من ان يسرق أموال الشعب.

الوزير الفاسد أن يحترم نفسه ويخرج

بينما قالت هيفاء نسيم من التيار الصدري في تصريح لـ(المدى)قائلة: الوزراء الفاشلون يعلمون ان فترة مئة يوم بدأت تنقضي وهم يراوحون في أماكنهم لهذا نجد بعضهم بدأ يتشبث بأبسط شي ليخرج نفسه من مأزق الفشل، ولكن الفساد لن يستمر، والفاسد سوف يحاسب اياً كان، ومن استغل ونهب المال العام سوف يفضح أمام وسائل الإعلام التي يحاول ان يرشوها لتغطية فشله ،وأكدت نسيم في حديثها قائلة :على كل وزير ان يعمل أفضل من ان يسرق، فالبرلمان الآن يقف بالمرصاد لكل من يحاول التلاعب بأموال الشعب والشعب الآن أصبح يعلم من يستحق أن يكون وزيراً ومن لابد ان يخرج من وزارته بكل احترام وإلا العقاب والقصاص حقه، فعيب على الوزراء الفاشلين ان يفعلوا ذلك ويسيروا خلف مكاتبهم الإعلامية التي تفتقد الى ابسط شروط العمل الصحفي الراقي.

رشوة مبطنة بالهدية

أما الإعلامي ميثم العطواني مدير تحرير وكالة السلطة الرابعة علق في تصريح لـ(المدى) قائلاً: ما يقوم به الان بعض الوزراء ومكاتبهم الإعلامية من تقديم رشوة مبطنة باسم الهدية ،ومع الأسف هناك بعض الإعلاميين يعتاشون على هكذا امور، ولابد للإعلام الحقيقي والجاد والحر الابتعاد عن كل ما يسيء الى المهنة ،ومحاربة المفسدين وفضح الوزير الذي يحاول شراء قلمهم وتضليل حقيقة سوء عمله وعلى جميع الوزراء ان يعلموا ان العراقي أصبح يعلم من يفيده ومن يعمل لصالحه ومن يسرق ماله.

تغليف وتشويه الحقائق

وعلق النائب شوان محمد طه من التحالف الكردستاني في تصريح لـ(المدى) قائلاً: يوجد بكل وزارة مكتب اعلامي يعمل على نشر عمل الوزارة والوزير بشكل تفصيلي وممل وهذا حق شرعي، وفي حالة قيام وزير بصرف مكافأة لإعلامي جيد أيضاً شي طبيعي لكن محاولة استغلال الاعلام لتسويف وتزييف حقائق عمل وزارة لا يرتقي الى الحقيقة مرفوض، وعلى الوزير ان لا يستغل الاعلام وتشويه الاعلام العراقي بمثل هكذا تصرفات تسيء الى العمل الحر ،واذا اراد الوزير ان يبرز نشاطاته ليعمل ويترك الناس والاعلام هم من يحكم له بالنجاح او الفشل لا يهدر ويستغل المال العام ويقدم الرشاوى لتغليف الحقائق.

فساد مالي وإداري وخرق أمني

وأكد النائب قاسم الاعرجي عضو لجنة الامن والدفاع في تصريح لـ(المدى) قائلاً: إن ما يقوم به بعض الوزراء ليس فقط فسادا ماليا وإداريا انما هو خرق للامن العام ،فاذا استشرى الفساد ضاع الامن فعلى الوزير الذي يسلك هكذا طرق رخيصة ويرتشي الاعلام بالمال العام الذي يستغله لصالح مصالحه الشخصية يستحق ان يعرض على نفس القنوات الفضائية وينشر في نفس الصحف لكشف مدى انتشار فساده وإخفاقه في العمل وتقديم الخدمات للناس.

سرقة المال العام

وأضاف النائب حسون الفتلاوي من المجلس الأعلى الإسلامي في تصريح لـ(المدى)قائلاً: الإعلام يعتبر هو الصورة الحقيقة لنقل الحقائق والمعبر الصحيح عن كل ما يحدث من خروقات وانجازات مختلفة لذلك يجب على الإعلام ان يكون حيادياً والابتعاد عن كل من يحاول استغلال العمل الصحفي الحر بتزييف الحقائق وفضح المفسدين والمرتشين ليكونوا عبرة لغيرهم وعلى الوزراء ان يعملوا بدلا من تبديد المال العام.

أنانية الوزير

وأكدت شذى العبوسي العضوة في القائمة العراقية في تصريح لـ(المدى) قائلة :المواطن العراقي أصبح على درجة كبيرة من الوعي ولن تخفى عليه الحقائق والوزير الذي يقدم الرشاوى لماذا لا يقدم الخدمات للناس؟ ،لماذا لا يترك الوزير أنانيته بتحقيق طموحات ذاتية ويسعى للعمل الجاد لتقديم الأفضل للناس، فالمواطن العراقي بحاجة الى العمل والخدمات، والوزير الذي يجد نفسه كفوءا ليقدم برنامجا استراتيجيا بدلا من تشجيع الرشوة ونهب المال العام بطرق غير شرعية وعدم استغلال المال العام وتبذيره من اجل تزييف الحقائق.

شراء الأقلام بالرشاوى

وصرح النائب علي شبر من المجلس الأعلى الإسلامي في تصريح لـ(المدى): على كل وزير الآن أن يتحرك صوب إرضاء الجماهير من خلال تقديم العمل الفعلي الملموس لا بتقديم المكافآت والرشاوى لتضليل الناس والرأي العام ، وأكد شبر مع الأسف هناك وزراء يستخدمون أسلوب الأنظمة السابقة بشراء الأقلام الحرة ولن تنجح هذه الوسيلة لان الإعلام الآن حر، وان ارتشى منهم القليل لكن الحق هو من يفرض نفسه في النهاية ،لا ان يكون الوزير يتبع سياسة الترقيع ويعتدي ويسرق الموازنة العامة لمصالحه الشخصية فلابد من الوزراء في الوقت الحاضر النزول الى ميدان العمل الفعلي.

الإعلام أن لا يستغل

أما النائب عادل برواري من التحالف الكردستاني اكد في تصريح لـ(المدى) قائلاً: يستطيع الإعلام الحر ان يقدم للبرلمان كل الوثائق والدلائل التي تشير الى مدى إساءة وزير ما لوزارته التي يجب ان يكون العمل فيها لصالح وخدمة الناس لا لتحقيق منافع شخصية ومن حق الاعلام ان يظهر للناس الحقائق ولا ينصاع لاي تزييف من وزير كان ويرفض المال والمكافآت من اجل تحقيق المصلحة العامة.

ليتنحى الوزير الفاسد

بينما علق النائب مشرق ناجي من التيار الصدري في تصريح لـ(المدى) قائلاً :يجب على اي وزير العمل الفعلي وتقديم انجازاته خلال المئة يوم المحددة له لا ان يستغل الإعلام لتلميع صورته ،واذا كان الوزير غير قادر على تقديم الخدمات للناس ليتنحى ويفسح المجال للأكفاء، ونعتقد ان هذا الأسلوب لان يمحي فساد بعض الوزراء المبكر، فهم لا يستطيعون العمل وإنما يسرقون المال العام، وحقيقة هذا الموضوع طرحناه للرأي العام بكل تفاصيله لنبين للمواطنين الطريق الذي بدأ يسلكه بعض الوزراء بتزييف الحقائق واستغلال المال العام وعلى كل اعلامي ان يكون يقضا، ولا يستغل قلمه لصالح هؤلاء المفسدين مقابل حصوله على المال الذي هو مال عام وملك للجميع ،لان الوزير لا يصرف من ماله الخاص إنما من الموازنة الاستثمارية المقررة لوزارته